كلمة ونص

يونس خلف

لماذا ينشغل الناس بتشكيل الحكومة..؟

وفقاً للدستور الحكومة الحالية حكومة تسيير أعمال، والعمل مستمر وإن كان بعضنا لا يعرف بعد ما هي الأعمال والصلاحيات والمهام التي تقوم بها حكومة تسيير الأعمال، لكن معظمنا يعرف كيف يتحدث عن تشكيل الحكومة وكيف يشارك في توقعات التشكيلة الوزارية المرتقبة، وأكثر من ذلك يذهب بعضنا إلى ترشيح أسماء على وسائل التواصل الاجتماعي كما يريد ويشتهي.

الأهم من ذلك اليوم هو أن الجميع يترقب وباهتمام من سيُكلف بتشكيل الحكومة ومن هم أعضاء الحكومة الجديدة؟ وهنا المسألة مختلفة لجهة الاهتمام والترقب عن التوقعات والشائعات لعدة أسباب موجبة في مقدمتها المصاعب التي يعانيها المواطن وتداعيات الحرب على الظروف المعيشية والعجز عن تأمين أبسط متطلبات المعيشة الأمر الذي تسبب في هجرة الكفاءات والخبرات ولاسيما الشباب.

ولعل الرسائل التي التقطها بعضنا من خطاب السيد الرئيس بشار الأسد في الدور التشريعي الرابع لمجلس الشعب تدلل بوضوح على ذلك عندما قال: تغيير الأوضاع ليس مستحيلاً كما يعتقد البعض فذلك ممكن بشرط تغيير مقارباتنا للمواضيع وتفعيل عمل مؤسساتنا، وأيضاً قال: بالنسبة للوضع المعيشي الأولوية في مثل هذه الظروف ليست للطمأنة ورفع المعنويات على أهميتها بل لشرح الواقع كما هو وتحليله واقتراح الحلول الممكنة.

لذلك يبدو أن الاهتمام والترقب له أسبابه الموجبة والتطلع إلى حكومة عمل حقيقي وليس تسيير أعمال، الأمر بلا شك يتعلق بالأسس والمعايير التي تأتي بالأشخاص إلى المناصب الحكومية، ودعونا نعترف أن المعايير الحقيقية التي تضمن وصول الكفاءات التي تحتاجها المناصب « وليس المناصب التي يحتاجها الأشخاص»، تكمن في إشكالية المعايير ذاتها وغياب الفهم المشترك لهذه المعايير سواء لجهة الكفاءة أم النزاهة أو القبول لدى الناس، فما أراه في شخص أنه يتمتع بالكفاءة والقدرة على قيادة العمل الحكومي قد يراه غيري عكس ذلك، وبالتالي تصبح المسطرة على قياس الشخص وليس على قياس المعايير.

ولعل الحل هو في بنك المعلومات الذي يضع الجميع تحت المجهر ويأتي بأفضل الناس إلى المناصب الحكومية، وبذلك نربح كفاءات قادرة على تنمية عمل المؤسسات ولا نفكر بخلاصها الفردي وبالوقت نفسه نحقق العدالة في تكافؤ الفرص، وخاصة لمن هم خارج دائرة الخيارات ولا أحد يفتش عنهم أو يسمعهم أو يتذكرهم. وبالتوازي مع ذلك لا يمكن النظر إلى ما يحدث وما نعاني منه في حياتنا اليومية بمعزل عن الظروف الضاغطة وتداعيات الحرب المستمرة واستهداف البلاد والعباد، ولا يجوز أيضاً الخلط بين الممكن والمستحيل وبين المؤسسات والأشخاص.

مصطو لـ«الوطن»: دعاوى من عام ٢٠١٨ بحق أعضاء مجلس شعب من الدور الماضي

مجلس الشعب في الدور الماضي درس ٢٤ ملفاً لمنح الإذن للملاحقة القضائية بحق أعضاء تمت الموافقة على ١٣ منها

عزوز لـ«الوطن»: منح الإذن بالملاحقة القضائية لا يعني رفع الحصانة كاملة عن عضو المجلس

محمد منار حميجو

أكد عضو مجلس الشعب جمال مصطو أنه عندما كان عضواً في اللجنة الدستورية والتشريعية في الدور الماضي تمت دراسة ٢٤ ملفاً لأعضاء في المجلس في ذلك الدور حول منح الإذن للملاحقة القضائية بحقهم، تمت الموافقة على منح الإذن للملاحقة القضائية بحق ١٣ عضواً سابقين، على حين لم تتم الموافقة على منح الإذن بحق البقية، موضحاً أن الموافقة على منح الإذن للملاحقة القضائية تكون وفق شروط أي أن يكون هناك أدلة على وجود شبهة لارتكاب العضو الجرم وليس أن تكون الشكوى كيدية بحق العضو حتى لا يكون هناك استغلال لهذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مصطو أنه أثناء دراسة ملف العضو المطلوب رفع الحصانة عنه في القضية المسجلة بحقه على موضوع الكيدية ذلك بألا تكون هذه القضية مرفوعة بحقه بقصد الإساءة له، كما أنه يتم التركيز على أنه مرتكب لجرم جزائي واضح.

وبيّن مصطو أن الحصانة الممنوحة لعضو مجلس الشعب للقيام بدوره الموكل له ليست ميزة للتباهي من قبل عضو المجلس، مشيراً إلى أنه سابقاً عندما يأتي طلب من وزارة العدل حول منح الإذن بالملاحقة القضائية بحق أي عضو من الأعضاء فإنه لم يكن هناك مدة محددة للمجلس في دراسة هذا الطلب وبالتالي فإنه كان يمكث في المجلس سنة أو أكثر أما حالياً مع تعديل المادة المختصة في هذا الموضوع فإنه تم إعطاء مهلة شهرين لمجلس الشعب لدراسة طلب وزارة العدل إما إيجاباً أو سلباً.

ولفت إلى أنه من خلال دراسته لأضابير بعض أعضاء مجلس الشعب في الدور الماضي تبين أن عليهم دعاوى من الدور التشريعي الثاني أي من عام ٢٠١٨، مشيراً إلى أن الحصانة الممنوحة في الدستور لعضو المجلس حتى يكون له حرية التصرف أثناء قيامه بعمله ولكن لا يعني ذلك على حساب الآخرين ومخالفة القانون.

من جهته بيّن زميله فيصل عزوز أنه لا يوجد شيء اسمه رفع الحصانة بل هو إعطاء الإذن للقضاء في الملاحقة بحق العضو حتى يمثل أمام القضاء، مضيفاً: عندما نقول تم رفع الحصانة عن العضو وكأننا نقول رفعنا الحصانة عنه حتى في عضوية المجلس، مشيراً إلى أن منح الإذن بالملاحقة القضائية تتم وفق إجراءات يتم اتخاذها في المجلس.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال عزوز: نحن نسر عندما يخرج أي عضو تم منح الإذن بالملاحقة القضائية بحقه بريئاً في الدعوى المسجلة ضده.

وكان مجلس الشعب في الدور الماضي قد منح الإذن بالملاحقة القضائية بحق عدد من أعضاء المجلس في ذلك الدور لمثولهم أمام القضاء بناء على كتب موجهة من وزارة العدل إلى المجلس لإعطاء الإذن بالملاحقة القضائية.

سرقات كبيرة للمياه تذهب من الأهالي لأصحاب المنشآت الخاصة

عامل يبيع خط المياه بمليون ليرة للتجار!

السويداء -عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» من سكان أحياء «الفرسان والسبق ومنطقة خط المشفى» في مدينة السويداء من جراء معاناتهم من عدم وصول مياه الشرب إلى منازلهم عبر الشبكة وإشارتهم في شكواهم إلى عامل الشبكة الذي يقوم بفتح خطوط توزيع المياه بمزاجية لمن يدفع وحرمان الكثير من المنازل من مخصصاتها من المياه لأسابيع وأشهر أو تزويدها بها بالحد الأدنى منها لمن لا يقوم أصحابها بتقديم الإتاوات.

وأكدوا لـ«الوطن» أنه بعد مراقبتهم لعامل الشبكة تم إبلاغ وحدة مياه المدينة بوجود تعديات على الخطوط من العامل المذكور وقيامه بتشغيل المياه حسب «سكورة المياه» التي قام بتركيبها على خطوط الضخ لتزويد زبائنه من أصحاب الفعاليات التجارية والمنشآت وبعض الشقق السكنية.

من جهته رئيس وحدة مياه المدينة أكّد كشور أكد لـ«الوطن» وجود تعديات على شبكة المياه من الموظف المسؤول عن توزيع المياه ضمن أحياء الفرسان والسبق ومساكن الجاهزية والشقق السكنية الواقعة ضمن منطقة خط المشفى.

وأوضح أن التعديات على الشبكة التي تم ضبطها كانت كبيرة وجسيمة حيث بلغت التعديات سرقة اثنين وثلاثين خط مياه ذاهبة لمنشأة خاصة واقتصادية بوضع «سكورة» صمامات توزيع ضمن نقاط معينة على تلك الخطوط، كما بينت التحقيقات تقاضي الموظف المسؤول عن تلك التعديات على الشبكة مبلغ مليون ليرة على كل خط مياه مسروق، إضافة إلى تعديات على محطة الضخ، حيث استفادت من هذه التعديات شقق سكنية ومحال تجارية محيطة بالمحطة بعد تقاضي الموظف المسؤول عن توزيع المياه في تلك الأحياء رشاوى مالية مقابل هذه السرقة، حيث تمت معاينة تلك السرقات بوجود شهود من أهالي الأحياء المذكورة.

الجدير بالذكر أن التعديات والسرقات التي تم ضبطها على خطوط الضخ وشبكات المدينة لم تكن الأولى، حيث أكد مدير مياه السويداء وائل الشريطي وجود تعديات على خطوط المياه بالكسر أو تخريب الريكارات وصمامات توزيع المياه من قبل بعض الأهالي، إضافة إلى تعديات على دور ضخ المياه بتركيب موتورات لشفط المياه إلى خزاناتهم، علماً أن المؤسسة وللحد من ظاهرة التعدي تلك تقوم بضخ المياه إلى الأحياء عند انقطاع التيار الكهربائي إلا أن الكثير من الأهالي لجؤوا إلى شفط المياه عن طريق تشغيل مولدات الديزل ضمن منازلهم.

كما لم ينف الشريطي وجود ظاهرة الإتاوات من موزعي المياه في بعض الأحياء والتي فاقمها وشجع على وجودها الأهالي أنفسهم ما أوقع إدارة وحدة مياه المدينة في إشكالية إيجاد البديل في حال اللجوء إلى صرف عامل الشبكة الذي تثبت إدانته رغم التنبيه الدائم للأهالي بعدم تقديم أي مبالغ مالية لأن الكميات التي يتم ضخها من المؤسسة ستوزع للأحياء من دون تدخل أي موزع بالضرورة والذي تقتصر مهمته على متابعته عمليات الضخ بعدالة.

وبين أن كميات المياه التي يتم ضخها إلى أحياء المدينة تتجاوز ١٥ ألف م٣ يومياً والتي من المفترض أن تكون كافية لجميع السكان حسب عدد العدادات المركبة إلا أن عدم تركيب العدادات بما يتناسب مع أعداد المنازل المشغولة أدى إلى عدم وصول المياه بالكميات المطلوبة وفق العدادات.

إخماد ١٤٧٢ حريقاً منذ بداية العام.. و٥٢ وفاة بسبب حوادث الغرق والسير

في حمص.. الإطفاء أصبح «هرماً» وبلا أجهزة لاسلكية!!

حمص– يوسف بدور

عانى قطاع الإطفاء في حمص خلال سنوات الحرب كسائر القطاعات الأخرى من استهداف المجموعات الإرهابية لمقراته وعناصره وآلياته، ما تسبب بخروج العديد من مراكز الإطفاء من الخدمة وإلحاق ضرر جسيم بهذا القطاع الحيوي الخدمي المهم، وعلى الرغم من كل ما لحق بالفوج يعمل العناصر على تنفيذ المهام الموكلة إليهم وفق الإمكانات المتاحة.

«الوطن» التقت قائد فوج إطفاء حمص الرائد إياد محمد الذي بين أن عمل الفوج ليس محصوراً بإطفاء الحرائق فقط بل يقوم بعدد من المهام الأخرى مثل الإسعاف والإنقاذ والإخلاء وأعمال إنسانية كتزويد المشافي والمخابز والمدارس بالمياه، إضافة لمؤازرة قوات الجيش العربي السوري.

وأشار محمد إلى أن الفوج يعاني من نقص حاد في عدد الآليات اللازمة لعمله، خصوصاً في ظل اتساع المساحة الجغرافية لمحافظة حمص وقدم الآليات العاملة فيه، وارتفاع تكاليف صيانتها، إضافة للنقص في الكوادر من جنود وسائقين، مبيناً أن عدد العناصر العاملين في فوج إطفاء حمص يبلغ ١٤٩ عنصراً منهم ١١٩ عنصراً في مراكز المدينة أغلبيتهم العظمى من كبار السن ولم يعودوا قادرين على ممارسة أعمال الإطفاء بالشكل الأمثل، على حين يعمل ٣٠ عنصراً في مراكز الريف.

ولفت محمد إلى أن عدد السيارات العاملة في الفوج حالياً يبلغ ١٤ سيارة صهريج فقط موزعة على مراكز الإطفاء في المحافظة ريفاً ومدينة، حيث يوجد ٧ سيارات في المركز الرئيسي، وسيارتان في مركز إطفاء الزهراء، وسيارة واحدة في مركز الغوطة، وسيارة في مركز إطفاء مدينة تدمر، وسيارة في مركز مدينة المخرم بريف حمص الشرقي، وسيارة في مركز مدينة تلكلخ بريف حمص الغربي، وسيارة في مركز مدينة القصير بريف حمص الجنوبي، كما يوجد في قرية الناصرة في الريف الغربي لحمص سيارة صهريج تعود ملكيتها للبلدية.

وبين أن فوج إطفاء حمص بحاجة ماسة لآليات جديدة منها أربعة صهاريج إطفاء دفع رباعي تعمل في المناطق الوعرة والجبلية وعربتا إنقاذ، وسلم رافعة ٣٠ متراً، وسيارتا إنارة، وسيارتا مبيت، وسيارة حقلية دفع رباعي للمتابعة الميدانية المستمرة في أثناء تنفيذ الحرائق، إضافة إلى أن الفوج بحاجة إلى تركسين للتمكن من الوصول إلى المناطق الوعرة، إضافة إلى سيارة إسعاف واحدة.

وشدد على ضرورة إكمال ملاك الفوج من الجنود والسائقين، والعمل على إصدار ملاكات جديدة لأفواج الإطفاء تتناسب مع عدد المراكز وتأمين استحقاق العناصر من الألبسة، موضحاً أن ما يمنح للعناصر لا يغطي أكثر من ١٥ بالمئة من الاستحقاق وفق الأسعار الحالية وعلى أن يكون تسليم الاستحقاق مع بداية العام، إضافة لتأمين الطبابة اللازمة لرجال الإطفاء وإصلاح آليات الفوج، وخصوصاً الصهاريج وترميم وإعادة تأهيل مباني الفوج وتزويدها بالأثاث اللازم لإقامة العناصر، وترميم وإعادة تأهيل مركزي القاهرة والوعر لإعادتهما للخدمة، مشيراً إلى ضرورة رفع طبيعة المخاطر لرجال الإطفاء حيث إن النسبة الحالية ٥ بالمئة فقط من أساس الراتب، ورفع قيمة الوجبة الغذائية التي تبلغ نحو ٧ آلاف ليرة فقط لكل مناوبة، والإسراع بمشروع مرسوم الإطفاء لتصبح أفواج الإطفاء تتبع الأمانة العامة للمحافظة وتأمين الاعتمادات اللازمة لفوج الإطفاء من الموازنة المستقلة.

وأشار قائد الفوج إلى عدم وجود أجهزة اتصال لاسلكية في الفوج لتسهيل التواصل بين قيادة الفوج والعناصر ولاسيما خلال تنفيذ المهام، مبيناً أن التواصل يتم عبر الاتصال الخليوي في حال وجود تغطية، مطالباً بتزويد الفوج بأجهزة اتصال لاسلكية أسوة بباقي الأفواج في المحافظات أو على الأقل استبدال أجهزة الخليوي المسلمة للعناصر نظراً لقدمها وتكرار أعطالها.

ولفت محمد إلى أن الفوج نفذ منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر تموز ١٧٩٩ مهمة منها ١٤٧٢ مهمة إخماد حرائق متنوعة و٤ مهام حوادث غرق و١٢ مهمة لحوادث الانهدام والتصدع و٤٣ مهمة استجابة لحوادث سير «حرق، تصادم»، إضافة إلى ٢٦٤ مهمة مختلفة، مشيراً إلى أن عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الغرق والسير بلغ ٥٢ وفاة على حين بلغ عدد الإصابات ٧١ إصابة وتعرض ٤ عناصر من فوج الإطفاء لإصابة منهم قائد الفوج.

وأكد قائد الفوج أهمية تعاون المواطنين مع الفوج عبر الإبلاغ عن أي حريق أو دخان بأقصى سرعة ممكنة عبر الاتصال على الرقم المجاني ١١٣ من أي هاتف ثابت أو خليوي، مشدداً على جهوزية عناصر الفوج للاستجابة الفورية لأي حالة على مدار الساعة.